تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17
"عقود التأمين" في البيئة العراقية[1]

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني
جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد
bushra.najm@coadec.uobaghdad.edu.iq

م. ياسر صاحب مالك
جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد
yasirs.abdali@uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد متطلبات الاعتراف بعقود التأمين ومداخل قياسها، ولاسيما ما يرتبط بقضايا الاعتراف بالالتزامات المستقبلية المترتبة عليها وكذلك الأصول، فضلاً عن الإيراد الناشئ من تلك العقود وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17 ومن ثم تحديد أهم التحديات التي سيتم مواجهتها فيما لو تم تطبيق المعيار المذكور في شركات التأمين العراقية مقارنةً بمتطلبات المحاسبة عن عقود التأمين على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين المطبق حالياً في البيئة المحلية، وقد توصل البحث إلى أن هناك اختلافات جوهرية في المفاهيم وأسس الاعتراف وكذلك مداخل قياس الالتزامات والأصول وكذلك الإيرادات المترتبة عن عقود التأمين مما يشكل تحديات أمام شركات التأمين العراقية يستلزم الأمر مواجهتها بهدف الوصول إلى التطبيق السليم لمتطلبات IFRS 17، وقد قدم البحث عدد من التوصيات أبرزها أن على الإدارات المعنية في شركات التأمين العراقية المباشرة بتصميم نظام معلومات متكامل يمّكن الوحدات المحاسبية من التطبيق السليم لأسس الاعتراف بعقود التأمين ومن ثم قياسها على وفق متطلبات IFRS 17 بما يخدم شركات التأمين أولاً وأصحاب المصلحة فيها والمجتمع ككل .

الكلمات الافتتاحية: عقود التأمين، IFRS 17

Challenges of applying IFRS 17 "Insurance Contracts" In the Iraqi environment

Bushra N. Abdullah Al-Mashhadani
University of Baghdad
College of Administration & Economic

Yasir Sahib Al-Zobaidy
University of Kufa
College of Administration & Economic

Abstract

The research aims to identify the Recognition criteria and measurement, as well as presentation and disclosure of insurance contracts, especially those related to future liabilities and assets, as well as revenue arising from such contracts accordance with the requirements of IFRS 17 and then identify the most important challenges that will be faced if the

[1] بحث مستل من أطروحة دكتوراه جامعة بغداد

standard was applied in the Iraqi insurance companies compared with the accounting requirements for insurance contracts in accordance with the unified accounting system for banks and insurance companies currently applied in the local environment. The research found that there are fundamental differences in the concepts and recognition criteria as well as the measurement approaches of liabilities and assets as well as income from insurance contracts, which poses challenges for Iraqi insurance companies need to face in order to reach the proper application of the requirements of IFRS 17.The research recommended that the concerned departments in the Iraqi insurance companies should design an integrated information system that enables the units of accounting to apply the proper basis for the recognition of insurance contracts and then measured according to the requirements of IFRS 17 to serve the insurance companies and their stakeholders and the community.
Keywords: Insurance Contracts, IFRS 17

المقدمة

يعد قطاع التأمين من قطاعات الأعمال المعقدة نسبياً ، ويرجع هذا التعقيد إلى الخصائص التي ينفرد بها قياساً بمختلف قطاعات الأعمال الأخرى والتي تنعكس على الجانب المحاسبي، إذ أن قضايا الاعتراف عن الالتزامات والأصول المترتبة عن إبرام عقود التأمين ومداخل القياس المعتمدة تعد من القضايا الشائكة، حيث تتعامل عقود التأمين مع تدفقات مستقبلية متوقعة سواء كانت داخلة أم خارجة وهي تتأثر بالظروف السائدة إلى حد كبير، وتحتسب وفق معدلات خصم سائدة متغيرة إلى حد ما، وقد تنطوي العديد من العقود على مكونات غير تأمينية (مثل مكونات الاستثمار وغيرها) .

أن ما يصطلح عليه بـ "عقود التأمين" يمكن أن يشتمل على العديد من الالتزامات التعاقدية التي تبرمها وحدات الأعمال الممثلة بشركات التأمين ووسطاء التأمين وربما المصارف وشركات الاستثمار، ومن ثم ينبغي أن تكون المعالجات المحاسبية متسقة بين مختلف انواع وحدات الأعمال إذا تماثلت كل أو بعض خصائص العقود التي تبرمها أو الالتزامات التي تدخل بها، فضلاً عن أن الأنشطة الدولية للتأمين تتطلب معايير موحدة للمحاسبة عن عقود التأمين كي تتوافق (أو تكون قابلة للتوافق) مع الأنظمة الوطنية من أجل إزالة العقبات التي تواجه وحدات الأعمال تجاه الانفتاح على الأسواق العالمية الجديدة. وفي هذا السياق تمخضت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في إصدار معيار إبلاغ مالي دولي ينظم المحاسبة عن عقود التأمين متمثلة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 "عقود التأمين" والذي سوف يبدأ سريانه على الفترات السنوية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني 2021.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث، وتتركز حول مجالات الاختلاف في أسس الاعتراف بعقود التأمين وقياسها على وفق متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين المطبق في البيئة العراقية وبين أسس الاعتراف وقياس تلك العقود على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي " ما هي أبرز التحديات التي ستواجه شركات التأمين العاملة في العراق في حال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17؟

ثانياً: أهداف البحث، وتتمثل بالآتي:

1. عرض ومناقشة مفهوم التأمين والمبادئ التي يستند إليها.
2. عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 .
3. تحديد أبرز التحديات التي ستواجه المحاسبين عند تطبيق IFRS 17 في البيئة العراقية .

ثالثاً: فرضية للبحث، إذ يستند البحث إلى فرضية مفادها " توجد اختلافات جوهرية بين متطلبات المحاسبة عن عقود التأمين على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 ".

رابعاً : أهمية البحث، ينسجم مضمون البحث الحالي مع توجهات الجهات الحكومية والمهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة في العراق وبدعم من الجهات الدولية ذات الصلة بضرورة تطبيق معيار الإبلاغ الدولي IFRS 17 بحلول عام 2021، الأمر يستلزم مراجعة التطبيقات المحاسبية المحلية لعقود التأمين وتحديد أبرز التحديات التي ستواجه المحاسبين في شركات التأمين العراقية عند تطبيق المعيار المذكور لا سيما وأنه يستند إلى أهداف ومفاهيم وأسس مختلفة عن تلك الأهداف والمفاهيم والأسس التي تستند إليها القواعد والمعايير المطبقة في العراق استنادا إلى متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين .

خامساً: مجتمع وعينة البحث وأسلوب جمع البيانات والمعلومات ، لغرض إختبار فرضية البحث في أعلاه تم تصميم استمارة استقصاء تتكون من ثلاث محاور تشتمل على التحديات المفاهيمية وتحديات أسس الإعتراف وكذلك مداخل القياس لعقود التأمين على وفق IFRS 17 والتي تعكس الإختلافات الجوهرية بينه وبين النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين . وقد تم توزيع إستمارة الإستقصاء على 6 شركات من شركات التأمين العراقية في القطاعين العام والخاص ، استهدفت الإستمارة العاملين في الأقسام الفنية والحسابات ، فضلا عن الإدارة العليا، وقد بلغت الإستمارات الموزعة 45 استمارة استقصاء وتم تجميع 40 استمارة تم تحليلها احصائيا ، والجداول الآتية توضح المعلومات بشأن عدد استمارات الإستقصاء الموزعة وعدد الاستمارات المستردة والتي خضعت للتحليل، التحصيل العلمي والتخصص العلمي، والمنصب الوظيفي وعدد سنوات الخدمة الوظيفية :

جدول (1) : استمارات الإستقصاء الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

العينة / العدد والنسبة	استمارات الإستقصاء					
	الموزعة		المستردة		الخاضعة للتحليل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الإدارة العامة	10	%22	6	%15	6	%15
الأقسام الفنية في شركات التأمين	18	%40	17	%42.5	17	%42.5
اقسام الحسابات في شركات التأمين	17	%38	17	%42.5	17	%42.5
المجموع	45	% 100	40	%100	40	%100

جدول (2) : توزيع افراد العينة حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم فما دون	7	%17.5
بكالوريوس	28	%70
ماجستير أو ما يعادلها	4	%10
دكتوراه أو ما يعادلها	1	%2.5
المجموع	40	% 100

جدول (3) : توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	30	%75
إدارة اعمال	3	%7.5
قانون	2	%5
أخرى	5	%12.5
المجموع	40	%100

جدول (4) : توزيع افراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير عام	2	%5
معاون مدير عام	6	%15
مدير قسم	20	%50
مسؤول شعبة فما دون	12	%30
المجموع	40	%100

جدول (5) : يبين توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة الوظيفية

عدد سنوات الخدمة الوظيفية	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	2	%5
5-9 سنوات	5	%12.5
10-14 سنة	12	%30
15-19 سنة	10	%25
20 سنة فأكثر	11	%27.5
المجموع	40	%100

سادساً : المخطط الإجرائي للبحث، ويوضحه الشكل (1) في أدناه:

الشكل (1) المخطط الإجرائي للبحث

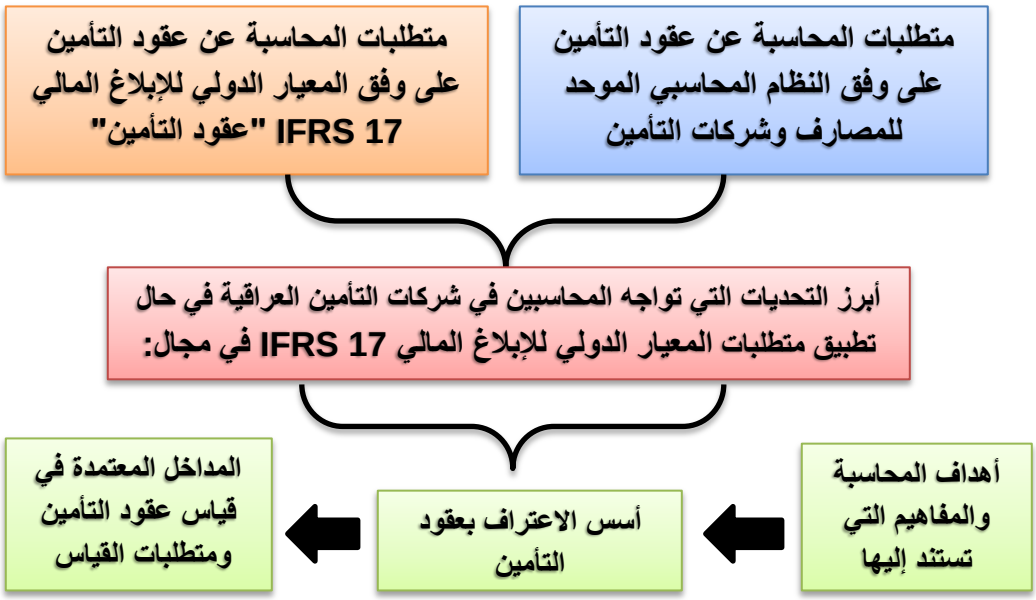

المصدر: إعداد الباحثان

المحور الثاني: مفهوم التأمين والمبادئ التي يستند إليها

تطور التأمين منذ بداية التاريخ الاقتصادي كآلية لتقليل الخوف والقلق الذي يلازم الناس في حياتهم المليئة بعدم التأكد، ورغم أن الآليات كانت تفتقر للتعقيد الذي يتصف به التأمين المعاصر فأن المشاركة في الخطر وآليات تحويله موجودة في كل الحضارات القديمة، فقد تنبه الناس إلى الحاجة إلى تخفيف وطأة المخاطر في حياتهم اليومية وتقليص عدم التأكد من المجهول بهدف تعظيم الأمان لأنفسهم (كمال ، 2014 : 33).

وتستند فكرة التأمين إلى التعاون بين أفراد المجتمع الواحد بتحمل الضرر الذي يصيب أحدهم وتوزيعه على المجموع، ومن هذه الحقيقة يتبين أن التأمين في أشكاله البسيطة، قد تمت مزاولته لا إراديا منذ أن عرف الأنسان حياة المجتمعات (الخفاجي ،2014: 12) .

وقد أتفق المختصين والباحثين في تحديد مفهوم عام للتأمين بالرغم من اختلاف صياغة ومضمون بعض ما قدمه أولئك المختصين والباحثين فقد تبلور مفهوم التأمين بعدّه عقداً ينظم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له ويوضح الالتزامات التعاقدية بين الطرفين التي تنشأ في وثيقة التأمين، وبحسب الجدول (6) في أدناه:

الجدول (6) مفهوم التأمين

ت	المصدر	مفهوم التأمين
1.	(Biffis, 2003 :4)	عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المؤمن) مخاطر تأمين كبيرة بموافقته مع طرف آخر (حامل الوثيقة) لتعويض حامل الوثيقة أو أي مستفيد آخر إذا وقع حدث مستقبلي غير محدد معين (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة أو المستفيد الآخر.
2.	(ريجدا ، 2006: 51)	عرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية على انه تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل المخاطر إلى المؤمنين (شركات التأمين)، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو لتوفير مزايا مالية أخرى حال وقوعها، أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر.
3.	(الجبالي، 2010: 57)	التأمين يعد شكلا من اشكال تحويل الخطر وآثاره من الشخص المعرض لهذا الخطر إلى شخص آخر أكثر قدرة على تحمل هذا الخطر ونتائجه، وذلك في ضوء اتفاق بين الطرفين.
4.	(BIERLY,2011: 5)	عقد يمنح طرفًا بعينه، مقابل عوض (نقدي عادةً) وعداً من طرف آخر بتسديد مبلغ معين إذا حدثت خسارة معينة، ولا يشمل عقد التأمين الوثيقة نفسها فقط ولكن أيضًا، وفقًا لظروف مختلفة، ملاحق الطلبات، الملاحظات، القوانين، المواثيق، واللوائح الداخلية، وأي شيء آخر يتفق عليه الطرفان ويكون جزء من العقد.
5.	(بومعرافي،2013: 18)	عملية يقوم بموجبها مؤمن بتنظيم في تعاونية عدداً كبيراً من المؤمن لهم المعرضين إلى بعض المخاطر، وتعويض أولئك الذين يتعرضون من بينهم إلى حوادث، بفضل الكتلة المشتركة للأقساط المجمعة.
6.	(Barasa, 2016: 6)	علاقة تعاقدية بين طرفين يُدفع فيها إلى أحد الطرفين (شركة التأمين) قسطاً من الطرف الآخر (المؤمن عليه)، وفي مقابل القسط، تعد شركة التأمين بتعويض المؤمن عليه في حالة حدوث الخسارة المغطاة.
7.	(أحمد، 2016: 476)	عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن (شركة تأمين) والثاني المؤمن له، تلتزم فيه شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن له تعويضاً مالياً في حال وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له قد يكون شهري أو نصف سنوي أو سنوي حسب الاتفاق المبين في العقد.
8.	(IFRS Foundation, 2017: 13)	عقد بموجبه يقبل أحد الأطراف (المؤمن The issuer) مخاطر تأمين جوهرية من طرف آخر (حامل الوثيقة The policy holder) بموافقته على تعويض حامل الوثيقة إذا وقع حدث مستقبلي غير محدد (الحدث المؤمن) يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة.

ويخضع عقد التأمين لمجموعة من المبادئ القانونية الخاصة به والتي تجعل من هذا العقد مختلفا عن غيره من العقود الأخرى، وهذه المبادئ تستمد وجودها وقوتها واستمرارها من القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة في مجال عمل التأمين (الجبالي، 2010: 104)، والآتي ستة مبادئ أساسية للتأمين:

1. منتهى حسن النية (أو المطلق)

أن القاعدة العامة التي تحكم طرفي عقد التأمين هي حسن النية وتنفيذ الصفقة المكونة قانونياً بها، بمعنى أن يفصح طرفي العقد عن كل البيانات والحقائق فلا يخفي بذلك أي بيانات جوهرية بالنسبة للتعاقد، وإذا أخل أحد الطرفين بهذه القاعدة فأن العقد يصبح باطلاً (بومعرافي، 2013: 28) ، ونظراً لخصوصية عقد التأمين – إذ أن الأموال المؤمنة هي ملك المؤمن له وبحوزته وهو حر التصرف بها ويعلم بكافة خصائصها، وأن المؤمن من جهته يكون ذا معرفة بأنواع التأمين ويستطيع التمييز وتحديد أفضل غطاء للأموال المطلوب تأمينها، لذا فأن على كل طرفي العقد الالتزام بهذا المبدأ التزاماً مطلقاً (الخفاجي ، 2014 : 20).

2. المصلحة التأمينية

هي العلاقة المحددة قانوناً للشخص المؤمن بموضوع التأمين، والتي تمنحه الحق في إجراء التأمين، وبما أن العلاقة يجب أن تكون قانونية، فلا يحق للص أن يؤمن على السلع التي سرقها (OCI, 2013: 26)، أي أنها الحق القانوني للفرد أو المؤسسة في التأمين، ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية – يمكن التأكد منها – بين الفرد وبين الشيء موضوع التأمين، وهذا يعني أن يتحمل الفرد خسارة أو مسؤولية قانونية نتيجة حدوث ضرر أو خسارة للشيء موضوع التأمين وأن ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه (بلاند ، 1998: 40).

3. السبب القريب (أو المباشر)

وهو السبب الفعال والنشط الذي يحرك مجموعة من الأحداث التي تؤدي إلى حصول الضرر بدون تدخل أي قوة أو عمل من مصدر جديد أو مستقل، أي أن هناك علاقة مباشرة بينه وبين الخسارة الناتجة (SCI, 2016: 84) ، وهذا يعني أنه من الضروري تحديد السبب الحقيقي الفعال للخسارة ، لأنه لن يتم تأمين كل الأسباب المتوقعة للخسارة (AMCM, 2001: 17) ، ويتم بيان السبب في وثائق التأمين بشكل دقيق ومفصل لكي يكون معتمداً في تحديد التعويض الذي تلتزم به شركات التأمين تجاه المستفيدين، فقد يحصل الضرر ولكنه يتصل بسبب مباشر غير مشمول بغطاء التأمين ولذلك لن تكون شركة التأمين بدفع التعويض المطلوب.

4. التعويض

وهو أحد أهم المبادئ القانونية في التأمين ، وينص على أن شركة التأمين توافق على عدم دفع أكثر من المبلغ الفعلي للخسارة ، بمعنى آخر ، في حالة حدوث خسارة مغطاة يجب على شركة التأمين

أن لا تدفع أكثر من المبلغ الفعلي للخسارة (Verma, 2010: 142) ، أي أن التعويض المالي يكفي لوضع المؤمن عليه بعد الخسارة في نفس الوضع المالي الذي كان يتمتع به مباشرة قبل وقوع الخسارة ، وبالطبع لا يمكن تطبيق مبدأ التعويض على جميع انواع التأمين، اذ تتعامل بعض أنواع التأمين مع "الخسائر" التي لا يمكن قياسها بدقة من الناحية المالية، كما هو الحال في التأمين على الحياة وتأمين الحوادث الشخصية، فكلاهما يتعامل مع موت أو إصابة البشر، ولا توجد طريقة يمكن بها قياس فقدان الإصبع، مثلاً، بدقة من حيث المال. ومن ثم، لا يمكن تطبيق مبدأ التعويض عادة على هذه الأصناف من التأمين (OCI, 2013: 35-36).

5. المشاركة

عندما يكون للمؤمن له أكثر من وثيقة تأمين تغطي نفس الخطر، يمكن للمؤمن له أن يطالب بالتعويض من أي من شركات التأمين، ويمكن للشركة التي اختارها أن تطلب من شركات التأمين الأخرى أن تساهم في مبلغ التعويض بشكل يتناسب مع مبلغ الخسارة، ونظرا لخضوع عقود التأمين لمبدء التعويض، فليس للمؤمن له حق في تحقيق الربح من مبالغ التعويض (NIBA, 2006: 5)، أي يمكن تأمين نفس الموضوع مع أكثر من شركة تأمين، وفي مثل هذه الحالة، يجب مشاركة جميع شركات التأمين في التعويض الواجب دفعه للمؤمن له (AMCM, 2001: 22).

6. الحلول (أو حق الرجوع)

ويقصد بهذا المبدأ أن يكون من حق المؤمن (شركة التأمين) أن يحل محل المؤمن له في مباشرة كافة الحقوق المدنية ومقاضاة الغير والذي تسبب في الحادثة، والمطالبة بالتعويض المناسب وذلك قبل أو بعد سداد قيمة التعويض المستحق للمؤمن له، ولا يجوز للمؤمن له أن يتنازل عن حقوقه المدنية تجاه الغير المتسبب بالحادث، كما لا يجوز له التصالح مع الغير، والا عُد متنازلاً عن حقه في التعويض المطلوب من شركة التأمين (يحياوي، 2015 : 9).

وهناك بعض المعايير التي ينبغي أخذها في الحسبان عند قيام شركات التأمين والوحدات الاقتصادية الأخرى بالتأمين على مختلف أنواع الخطر (Anderson & Brown, 2005 : 5-6) وهي:

1. يجب أن تكون الخسارة المحتملة كبيرة وجوهرية بدرجة كافية بحيث يكون من المستحسن استبدال بدل تأمين معروف بنتيجة اقتصادية غير معروفة (في حالة عدم التأمين).
2. يجب أن تكون الخسارة وقيمتها الاقتصادية محددة بشكل جيد ولا تخضع لسيطرة حامل الوثيقة، أي لا ينبغي السماح أو تشجيع حامل الوثيقة على التسبب في الخسارة مما يؤدي إلى دفع التعويض بشكل غير عادل.
3. ينبغي أن تكون الخسائر المغطاة مستقلة بشكل معقول، أي لا تؤثر خسارة معينة يتعرض لها حامل الوثيقة بشكل جوهري على خسائر أخرى يتعرض لها حاملو الوثائق الآخرين، مثلا لا تقوم شركة التأمين بتغطية جميع المتاجر لمنطقة واحدة ضد الحريق، لأن الحريق في أحد المتاجر قد ينتشر إلى المتاجر الأخرى مما يؤدي إلى دفع مبالغ كبيرة من تعويضات التأمين.

المحور الثالث: متطلبات الاعتراف بعقود التأمين ومداخل قياسها على وفق IFRS 17
1-2 متطلبات الاعتراف بعقود التأمين على وفق17 IFRS
أولاً: تحديد عقود التأمين

عرف المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17 عقود التأمين على أنها "العقود التي بموجبها يقبل أحد الأطراف (المُصدر) مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا وقع حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) وبما يؤثر سلبًا في حامل الوثيقة" (IFRS Foundation ,2017:40). ويتضح من التعريف السابق لعقود التأمين أن هناك أربعة عناصر للعقد لكي ينطوي تحت مسمى عقد التأمين وهي:

1. تحويل مخاطر تأمين كبيرة أو مهمة من حامل الوثيقة إلى المؤمّن، انه بمعنى يجب التمييز هنا بين مخاطر التأمين والمخاطر المالية حيث أن العقد الذي يحّول مخاطر غير تأمينية لا تنطبق عليه متطلبات IFRS 17، كما يجب أن تكون تلك المخاطر جوهرية.

2. تعويض حامل الوثيقة على أساس مبدأ توزيع الخطر وقانون الأعداد الكبيرة الذي يتطلب بحسب David & Selen أنه ضمن مجموعة كبيرة من الأفراد الذين يتشاركون في نوع مماثل من مخاطر الخسارة، فأن عدداً معيناً فقط سيتكبد الخسارة خلال فترة زمنية محددة، وعندما يتكبد أي فرد منهم الخسارة المؤمن عليها سيساهم كل فرد منهم من خلال دفع أقساط التأمين مقابل تعويض الخسارة المتكبدة (David & Selen 2018: 11).

3. الحدث المستقبلي غير المؤكد، وهو أحد العناصر المهمة في عقد التأمين إذ ينبغي أن يكون الحدث المؤمن ضده "حدث مستقبلي" أي لم يحصل بعد ولكنه متوقع الحدوث، فضلاً عن كونه غير مؤكد أي انه يمكن ألا يقع بدرجة معقولة، فإذا كان الحدث مؤكداً فلا يكون محتملاً ومن ثم فأنه عقد التزام صريح وهو ما لا يدخل ضمن مفهوم عقد التأمين.

4. التأثير السلبي في حامل الوثيقة، ويرتبط بمبدأ المصلحة التأمينية، فالتأمين بطبيعته يتعلق بمخاطر يتم تحويلها من المستفيد إلى المؤمّن وهذه المخاطر تتعلق بحدث مستقبلي يؤثر في المستفيد أو حامل الوثيقة (في حال وقوعه) سلباً، فأن كأن حامل الوثيقة لا يتأثر بوقوع هذا الحدث فعندئذ ينتفي مبدأ المصلحة التأمينية لحامل الوثيقة ويخرج العقد من مفهوم التأمين ولا ينطبق عليه المعيار، والشكل (2) في أدناه يوضح ما سبق:

الشكل (2) عناصر عقد التأمين على وفق IFRS

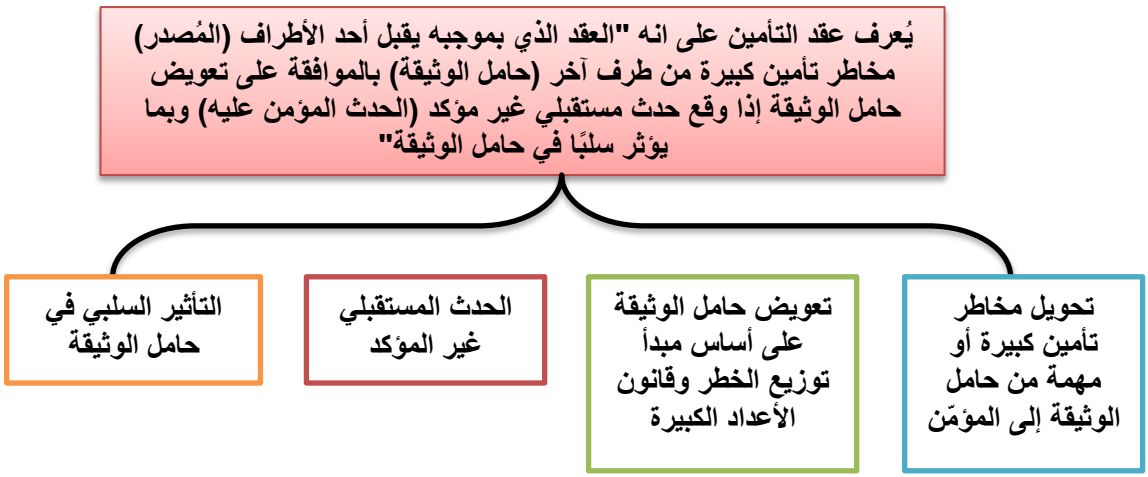

الشكل من إعداد الباحثين استنادا إلى:

IFRS Foundation (2017), IFRS 17 Insurance Contracts Effects Analysis, p. 40

ثانياً: فصل مكونات عقود التأمين

عادة ما يتضمن عقد التأمين عدداً من الحقوق والالتزامات التي تولّد معاً مجموعة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتتضمن بعض عقود التأمين ميزات فضلاً عن نقل مخاطر التأمين الكبيرة، مثل المشتقات ومكون الاستثمار وخدمات إدارة الأصول، وتُعرف هذه الميزات بالمكونات غير التأمينية (IFRS Foundation 2017: 14). ويعد أمر فصل مكونات عقد التأمين من الأسس الرئيسة والمهمة في IFRS 17، اذ ركّز المعيار على فصل المكونات غير التأمينية وحددها بثلاث فقرات هي:

1. الأدوات المالية المشتقة ضمن عقد التأمين والتي يمكن فصلها.
2. مكون الاستثمار في عقد التأمين المضيف والذي يكون قابلاً للتمييز والفصل.
3. أي وعد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية إلى حامل الوثيقة.

وتختلف متطلبات المعيار حول فصل مكونات العقود غير التأمينية عن الممارسة الحالية بشكل جوهري، وذلك من خلال اشتراط فصل المكونات غير التأمينية عند استيفاء المتطلبات المحددة وعدم الفصل عند عدم استيفاء تلك المتطلبات. وقد بين المعيار في الفقرات 11-13 بأن المشتقات الضمنية ومكون الاستثمار التي يتم فصلها يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار IFRS 9، بينما أي وعد بتقديم سلع أو خدمات غير تأمينية قابل للتمييز يتم فصله والمحاسبة عنه وفقا لمعيار IFRS 15، حيث يرى المجلس أن المحاسبة عن هذه المكونات بشكل منفصل باستعمال معايير ابلاغ مالي خرى سيجعل المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة، كما أنه سيوفر لمستخدمي التقارير المالية طريقة أفضل لمقارنة مخاطر

العقود المماثلة الصادرة عن وحدات الأعمال في مختلف القطاعات، وبعد فصل المكونات المتميزة الموصوفة ينبغي على الوحدة أن تطبيق المعيار على جميع المكونات المتبقية من عقد التأمين (المضيف)، ويوضح الشكل (3) في أدناه المنهج المتبع في فصل المكونات غير التأمينية:

الشكل (3) فصل مكونات عقد التأمين والمحاسبة عنها

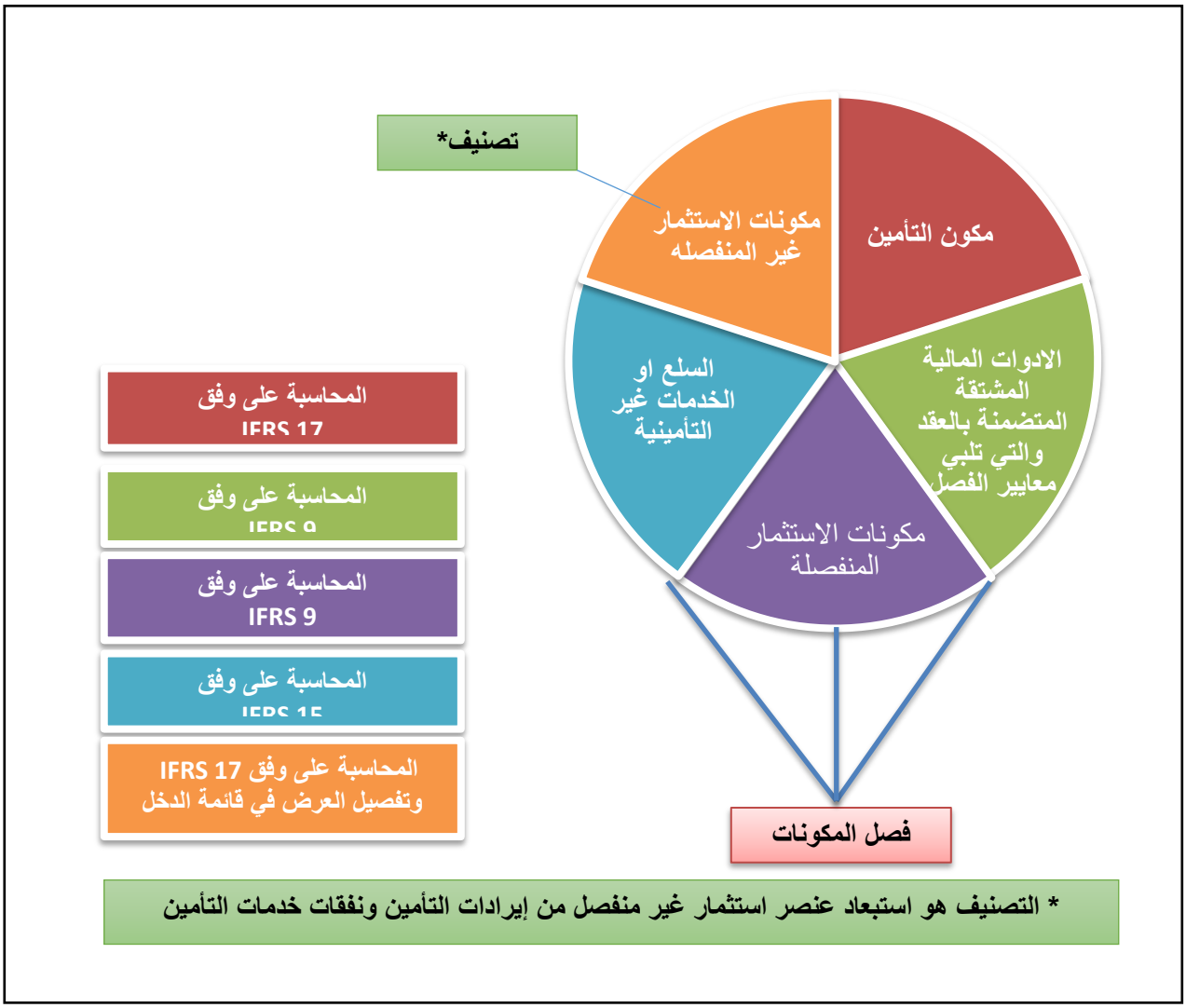

المصدر من إعداد الباحثين استنادا إلى:

EYGM Limited, Applying IFRS 17: A closer look at the new Insurance Contracts Standard May 2018, p. 15.

ويتم فصل مكون الاستثمار القابل للتمييز عن عقد التأمين المضيف ويتم المحاسبة عنه كأداة مالية "التزام مالي" ضمن نطاق المعيار IFRS 9، إذا توفر فيه الشرطين الآتيين:

1. مكون الاستثمار ومكون التأمين لا يعتمدان على بعضهما بدرجة عالية، أي انهما ليسا مرتبطين بشكل وثيق.
2. هناك معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى أن هناك عقود تتضمن نفس بنود الاستثمار لها سوق نشطة وفي ظل القوانين الحاكمة لنشاط الوحدة، أي انه بعدم وجود أحد الشرطين المذكورين أو كلاهما يصبح مكون الاستثمار مرتبط بمكون التأمين ويتم المحاسبة عنهما بموجب المعيار كعقد تأمين، ثم تقوم الوحدة بتحديد ما إذا كان العقد يتضمن أي وعد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية إلى حامل الوثيقة يمكن تمييزها، وفي حالة وجودها يتم فصلها والمحاسبة عنها وفق معيار IFRS 15.

ثالثاً: مستويات تجميع عقود التأمين

يتطلب المعيار تجميع العقود في محفظات Portfolios، ومجمعات Cohorts ومجموعات Groups لأغراض الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأمين. وبذلك فأن المعيار لا يتعامل بشكل مباشر مع العقود بشكل منفرد إلا في حالة كون المحفظة تتألف من عقد منفرد وحيد نتيجة تطبيق بنود المعيار. ووفقا للفقرات 14-24 من المعيار هناك ثلاث مستويات أساسية لتجميع العقود وكما يأتي:

1. المستوى الأول: تجميع عقود التأمين إلى محافظ على مستوى خطوط الانتاج الرئيسية التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، اذ أن عقود التأمين التي تنتمي إلى نفس الخط الانتاجي (مثلا التأمين ضد الحريق) ستتعامل مع مجموعة متشابهة من المخاطر، وأيضا يتم ادارتها بنفس الطريقة، ومن ثم ينبغي أن تكون داخل نفس المحفظة.

2. المستوى الثاني: تقسيم المحفظات إلى مجمّعات حسب سنوات إصدار العقود، اذ أشترط المعيار ألا يتم إدراج العقود الصادرة في سنوات مختلفة في نفس المجموعة، ومن ثم ينبغي تقسيم كل محفظة إلى مجمعات بحسب سنوات الإصدار مما يساعد في عملية احتساب الإيرادات والاعتراف بالأرباح والخسائر وكذلك تحديث هامش الخدمة التعاقدية.

3. المستوى الثالث: تقسم المجمّعات إلى مجموعات منها العقود المرهقة، والعقود الأخرى استنادا إلى ظروف وشروط إبرام العقد أن كأن بأسعار محددة مسبقا وبقرارات حكومية أو قطاعية، أو أسعار تنافسية رغم كون أن هذه العقود تكون مرهقة عند الاعتراف المبدئي أو سيكون هناك احتمال كبير أو جوهري لأن تكون مرهقة لاحقاً، والشكل (3) الاتي يوضح ما سبق:

الشكل (4) تجميع عقود التأمين في وحدة الأعمال (X)

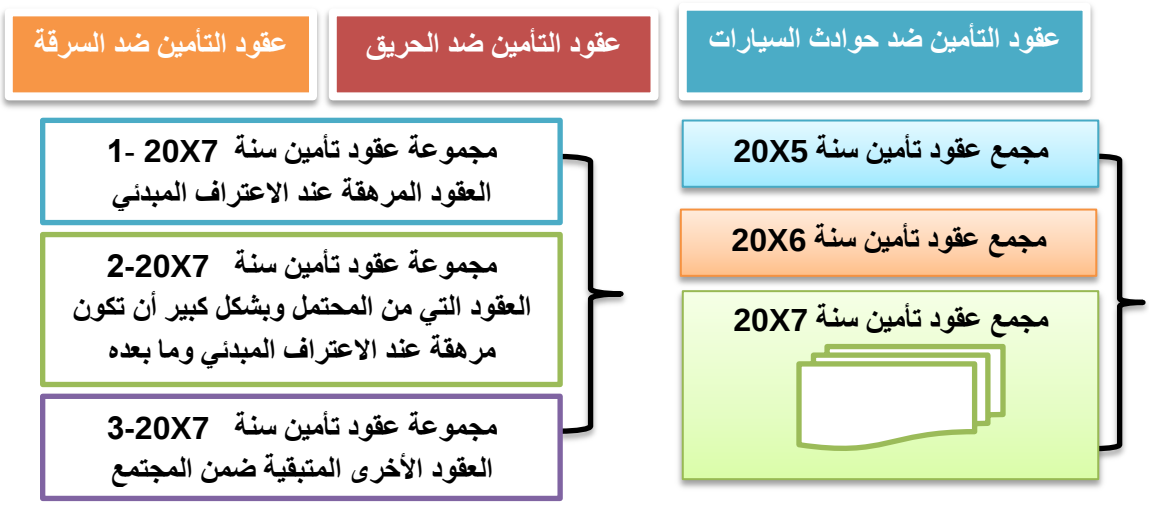

الشكل من إعداد الباحثين استنادا إلى

KPMG, IFRS 17, Insurance contracts, First Impressions, July 2017; p.33-37.

وتعترف الوحدة على وفق الفقرة 25 من IFRS 17 بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب وقت مما يأتي:

1. بداية فترة التغطية لمجموعة العقود؛
2. تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من حامل الوثيقة في المجموعة؛ و
3. لمجموعة العقود المرهقة، عندما تصبح المجموعة مرهقة.

وفي الغالب يكون استحقاق الدفعة أو القسط الأول عند بداية فترة التغطية، ومن ثم يتطابق التوقيت الأول والثاني، أي أن الوحدة تعترف بمجموعة عقود التأمين عادةً عند بداية فترة التغطية واستحقاق الدفعة الأولى معاً باستثناء العقود المرهقة التي سمح المعيار بالاعتراف بها قبل ذلك أي عند إصدار العقد (EYGM Limited 2018, 33).

2-2 مداخل قياس عقود التأمين على وفق IFRS 17

أولاً: القياس المبدئي لعقود التأمين، حيث أوصى المعيار أعلاه عند القياس المبدئي بتطبيق مداخل محددة لقياس مجموعات عقود التأمين ضمن نطاقه تمثلت بالآتي:

1. مدخل اللبنات (أو النموذج العام) The Building Block Approach (BBA) الذي ينبغي استعماله بشكل إلزامي على عقود التأمين كافة عدا ما يطبق عليها المدخل الثاني، ويستند قياس التزامات عقد التأمين وفق هذا المنهج من أربع لَبِنات (أو مكونات) أساسية عند القياس المبدئي هي: (Ernst & Young 2018, 8)

أ. التدفقات النقدية المستقبلية المطلوبة للوفاء بالتزامات عقود التأمين (FCF)وتتكون من التدفقات النقدية المستقبلية، ومعدل الخصم، وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.

ب. هامش الخدمة التعاقدية (CSM) ويمثل الربح غير المكتسب الذي ستعترف به الوحدة عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين ويتم المحاسبة عنه على وفق IFRS 15، وعليه فأن:

القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين = التدفقات النقدية للوفاء + هامش الخدمة التعاقدية
(Thornton UK LLP, 2017:)

2. مدخل تخصيص الأقساط The Premium Allocation Approach (PAA) والذي يطبق على عقود التأمين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز فترة تغطيتها سنة واحدة كتبسيط للنموذج العام والذي يكون اختيارياً، حيث أشارت الفقرة 53 من المعيار إلى أنه يجوز لوحدة الأعمال تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستعمال منهج تخصيص الأقساط عند إنشاء المجموعة فقط إذا:

أ. كانت وحدة الأعمال تتوقع بشكل معقول أن ينتج عن هذا التبسيط قياساً لالتزام التغطية المتبقية للمجموعة والتي لن تختلف بشكل مادي عن المبالغ التي سيتم انتاجها بتطبيق منهج اللبنات، أو

ب. كانت فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.

وقد بين المعيار في الفقرة 54 أن الفقرة (أ) بأن الشروط لا تعد مستوفية إذا كانت الوحدة تتوقع عند الاعتراف المبدئي أن هناك تقلباً كبيراً في التدفقات النقدية للوفاء من شانه أن يؤثر في قياس الالتزام بالتغطية المتبقية، لاسيما إذا كانت التدفقات المستقبلية ترتبط بمشتقات ضمنية أو كانت تغطية المجموعة طويلة نسبياً، والشكل (5) يوضح ما سبق في أعلاه:

الشكل (5) المقارنة المبسطة بين منهج اللبنات ومنهج تخصيص الأقساط

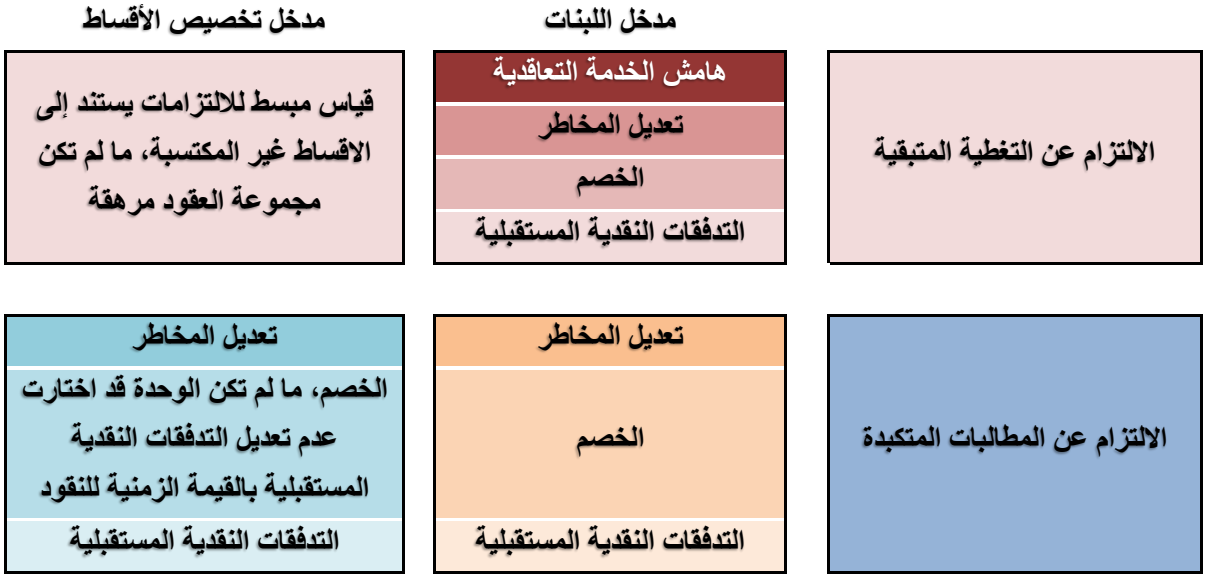

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى

KPMG, Insurance Contracts –First Impressions, IFRS 17, 2017, p.107.

ثانياً: القياس اللاحق لعقود التأمين، إذ أوصى المعيار بالآتي في تاريخ كل إبلاغ مالي استنادا إلى المدخل المعتمد في القياس:

1. مدخل اللبنات، حيث يتم تحديث القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين بالمعطيات الجديدة على أن يشمل التحديث أيضا نتائج أعمال الفترة السابقة، حيث يتم احتساب إيرادات ومصروفات التأمين المرتبطة بفترة الإبلاغ المالي، والاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بفترة التغطية المنقضية، وبينت الفقرة (40) من المعيار أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية كل فترة إبلاغ ستشمل الآتي:

أ. التزام التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين التي تشمل: التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية المخصصة للمجموعة، فضلاً عن هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ.

ب. الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة، التي تشمل التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ مع الإشارة إلى أن مجموعات العقود المرهقة لن تتضمن هامش الخدمة التعاقدية.

ت. الاعتراف بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالتدفقات النقدية للوفاء بالتزامات عقود التأمين وكذلك الإيرادات والمصاريف المرتبطة بهامش الخدمة التعاقدية.

2. مدخل تخصيص الأقساط، حيث حددت الفقرة (55) من المعيار أنه في نهاية كل فترة ابلاغ لاحقة، تكون القيمة الدفترية للالتزام هي القيمة الدفترية في بداية فترة الإبلاغ مضافا اليها أو مطروحا منها المبالغ الآتية:

أ. إضافة الأقساط المستلمة خلال الفترة.

ب. مطروحا منها التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

ت. إضافة أي مبالغ تتعلق بإطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المعترف بها كمصروفات في الفترة المشمولة بالإبلاغ.

ث. إضافة أي تعديل على مكون تمويل.

ج. مطروحاً منها المبلغ المعترف به كإيرادات تأمين للتغطية المقدمة في تلك الفترة.

ح. مطروحا منها أي مكون استثمار مدفوع أو تم تحويله إلى التزام عن المطالبات المتكبدة.

كما أشارت الفقرة 57 من المعيار إلى أنه إذا كانت الحقائق والظروف تشير في أي وقت خلال فترة التغطية إلى أن مجموعة من عقود التأمين مرهقة، ينبغي على الوحدة حساب الفرق بين:

أ. القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية المحددة في الفقرة 55؛ و

ب. التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة وفقا للنموذج العام.

ت. يسجل الفرق كخسارة في قائمة الدخل وفقا للفقرة (58) من المعيار.

وتجدر الإشارة إلى أن المعيار IFRS 17 حدد في الفقرات 72 ، 73 ، 74 شروط التعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين، حيث تمت الإشارة إلى أن أي عقد تأمين يكون مستوفيا لشروط الاعتراف

والقياس وفق المعيار، يظل كما هو في سجلات الوحدة وتستمر المحاسبة عنه وفق متطلبات المعيار ولا ينبغي الغاء الاعتراف به إلا بحالتين هما:

أ. إطفاء العقد بالسداد أو الإلغاء أو انتهاء فترة التغطية و:

ب. قيام الوحدة بإجراء تعديلات على شروط وأحكام العقد تؤدي إلى تغيير جوهري في المعالجة المحاسبية للعقد.

المحور الرابع: واقع المحاسبة عن عقود التأمين في البيئة المحلية وتحديات تطبيق IFRS 17

تُمارس أعمال التأمين في البيئة العراقية (39) شركة تأمين، منها ثلاث شركات حكومية والشركات المتبقية تعد من ضمن القطاع الخاص، وتعد وزارة المالية وديوان التأمين التابع لها والمؤسس وفق قانون تنظيم أعمال التأمين (10) لسنة 2005 الجهة المسؤول عن تنظيم أعمال التأمين والإشراف عليه (ديوان التأمين العراقي، 2019)، وتعد الشركات المذكورة معنية بتطبيق متطلبات المعيار IFRS 17 كونها تمارس نشاطات التأمين المختلفة وتقوم بإبرام مختلف العقود ضمن نطاق المعيار المذكور.

هذا ويتزامن تاريخ سريان تطبيق المعيار IFRS 17 دولياً مع التاريخ المفترض لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين في العراق بحلول عام 2021 كما سبق ذكره، وبذلك ستواجه شركات التأمين مشكلة مركبة فهي لم يسبق لها تطبيق المعايير المذكورة بشكل عام والتي شاع استخدامها في مختلف دول العالم، فضلاً عن معيار IFRS 17 الذي يعد من المعايير التخصصية وهو لم يدخل حيز التطبيق عالمياً لتاريخه، إذ لازالت الجهود تبذل من قبل كبريات شركات التأمين العالمية بالتعاون والتنسيق مع شركات التدقيق العالمية بالتحضير والتهيئة منذ سنة 2017 لتطبيق المعيار بشكل اختياري سنة 2020 أو الزامي سنة 2021. ولغرض التطبيق السليم للمعيار ينبغي أولاً تحديد أبرز التحديات التي ستواجه شركات التأمين العراقية ومن ثم تقديم المقترحات المناسبة لمواجهتها.

تعد ممارسات القياس المحاسبي لإيرادات ومصروفات وثائق (عقود) التأمين في شركات التأمين العراقية من الممارسات النمطية المعتمدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، اذ يتم الاعتراف بأقساط التأمين المستلمة أو المستحقة كإيراد تأمين ويتم الاعتراف بالتعويضات والعمولات وأية نفقات إدارية ترتبط بوثائق التأمين كمصروفات تقيد في الفترة التي حصلت فيها، فضلاً عن تكوين عدد من المخصصات والاحتياطيات الفنية المحددة وفق نسب ثابتة معينة في القوانين والتعليمات النافذة.

تمسك شركات التأمين العراقية مجموعة دفترية ومستنديه فضلاً عن بعض الدراسات الاكتوارية والرياضية الثابتة نسبياً، كما يتم تقسيم الوثائق إلى محفظات يتم تكليف موظف مسؤول عن كل محفظة يتولى مهمة متابعة الأقساط وحفظ الأوليات وتقديم الإحصائيات الورقية كلما دعت الحاجة لذلك، ومن خلال تحليل نتائج إجابات عينة البحث توصل الباحثان إلى أن أبرز التحديات التي ستواجه شركات التأمين العراقية تتمثل بالآتي *:

***للمزيد من التفاصيل راجع الملحق (2) من البحث**

أولاً: التحديات المفاهيمية وقناعة التغيير والتوجه نحو تطبيق، ولاسيما معيار IFRS 17، وتشتمل على الآتي:

1. تختلف الأهداف والمفاهيم المحاسبية (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية) التي تستند إليها المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSs عن الأهداف والمفاهيم التي تستند إليها المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.
2. التباين في الأسس الوجب إتباعها في مجال الاعتراف والقياس وكذلك العرض والإفصاح على وفق IFRS 17 مقارنةً بالأسس المتبعة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مما يشكل تحدياً أمام التغيير المنشود والتوجه المطلوب نحو تطبيق IFRSs، ولاسيما معيار IFRS 17.
3. مدى قناعة الإدارة العليا في شركات التأمين العراقية بضرورة تطبيق IFRS 17 وتنعكس هذه القناعة بوضع خطة تفصيلية بإجراءات التمهيد والتكييف ومن ثم التطبيق وفق التوقيت الزمني المطلوب، حيث أن واقع الحال يكشف بعدم وجود مثل هذه الخطة التفصيلية لغاية الآن.
4. مدى إلمام الإدارات التنفيذية في شركات التأمين ومن بينها الوحدات الحسابية وفهمها الكافي لخطوات وإجراءات تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRSs، ولا سيما IFRS 17، إذ أن أغلب العاملين في تلك الشركات غير ملمين الإلمام الكافي بمتطلبات تلك المعايير، فضلاً عن ترسيخ مفهوم مقاومة التغيير لدى الكثيرين منهم.
5. القيم الثقافية المترسخة في مجتمع المحاسبين ومنهم العاملين في شركات التأمين ومن بينها السرية مقابل الشفافية، فهم يعتقدون أن كل شيء حول عقود التأمين يعد أمراً سرياً وغير قابل للعرض إلا بتوجيه أو تعليمات تلزمهم بإفشائه، الأمر الذي يمثل تحديا حاسما ويتطلب التغيير التدريجي للقيم الثقافية للعاملين عموما ولاسيما المحاسبين.

ثانياً: التحديات ذات الصلة بأسس الاعتراف على وفق معيار IFRS 17 والناتجة عن عدم توفر دراسات اكتواريه محدثة وكذلك عدم وجود نظام معلومات شامل يوفر البيانات المتكاملة عن عقود التأمين السارية والتي تتطلبها عملية الاعتراف، وتشتمل على الآتي:

1. فصل المكونات غير التأمينية لعقود التأمين مثل مكونات الاستثمار (أو الادخار)، أو التمويل أو تعهدات تقديم السلع والخدمات الأخرى، إذ أن المحاسبة عنها تتم بموجب متطلبات IFRS 9، IFRS 15.
2. بناءً على ما جاء في الفقرة (1) أعلاه فأن الأمر يتطلب تطبيق IFRS 9 للعقود التي تتضمن مكون استثمار، وتطبيق IFRS 15 للعقود التي تتضمن تعهدات بتقديم السلع والخدمات الأخرى، وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً إضافياً أمام شركات التأمين.
3. تجميع عقود التأمين التي تم فصلها في الفقرة (1) أعلاه إلى محفظات، ومجمعات ومجموعات بهدف احتساب الإيرادات والاعتراف بالأرباح والخسائر، وكذلك تحديث هامش الخدمة التعاقدية، فضلاً عن تمييز عقود التأمين المرهقة عن غيرها من عقود التأمين الأخرى.

ثالثاً: التحديات ذات الصلة بمداخل القياس على وفق معيار IFRS 17 مقارنةً بأسس القياس المتبعة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، والتي تتمثل بالآتي:

1. اختيار المدخل المناسب للقياس المبدئي واللاحق لعقود التأمين إن كان مدخل اللبنات أو مدخل تخصيص الأقساط بحسب الخصائص التي تتسم بها تلك العقود، تمهيداً للاعتراف بالالتزامات والأصول المترتبة على عقود التأمين.
2. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين واختيار معدلات الخصم المناسبة وتحديد المخاطر المعّدلة للمخاطر غير المالية والذي يتطلب فتح حسابات جديد ضمن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ذات صلة بالفقرتين (1) في أعلاه.
3. تحديد هامش الخدمة التعاقدية (CSM) لعقود التأمين الذي يعبر عن الربح غير المكتسب الذي ستعترف به شركة التأمين عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين ويتم المحاسبة عنه على وفق IFRS 15.

المحور الخامس: الإستنتاجات والتوصيات

أولا: الإستنتاجات

1. تعد ممارسات القياس المحاسبي لإيرادات ومصروفات "عقود التأمين" في شركات التأمين العراقية من الممارسات النمطية المعتمدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، اذ يتم الاعتراف بأقساط التأمين المستلمة أو المستحقة كإيراد تأمين ويتم الاعتراف بالتعويضات والعمولات وأية نفقات إدارية ترتبط بها على أنها مصروفات تقيد في الفترة التي حصلت فيها، فضلاً عن تكوين عدد من المخصصات والاحتياطيات الفنية المحددة وفق نسب ثابتة معينة في القوانين والتعليمات النافذة.

2. انسجاما مع توجهات الهيئات الحكومية والمهنية في العراق بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين IAS/IFRS بحلول عام 2021، يتطلب الأمر الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق تلك المعايير ومن ثم وضع الحلول الناجعة لمواجهتها، ومن بين المعايير التي يتوقع لها أن تثير تحديات أثناء التطبيق ما يتصل بالمحاسبة عن عقود التأمين على وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17 "عقود التأمين".

3. تتركز أبرز تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17 "عقود التأمين" بقضايا الاعتراف والقياس على وفق المداخل التي حددها المعيار المذكور والتي تختلف اختلافاً جوهرياً عما يتطلبه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، فضلاً عن قضايا أخرى تتمحور حول الجوانب المفاهيمية ومقاومة التغيير وسبل مواجهتها.

ثانياً: التوصيات

1. تستند IFRSs إلى أهداف ومفاهيم مختلفة عن تلك الأهداف والمفاهيم التي تستند إليها المعايير الواردة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، الأمر الذي يستلزم من الجهات التي تنظم أعمال المحاسبة في العراق بضرورة تبني الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر سنة 2010 عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ليكون هناك توافقاً بين مكونات الإطار وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية الواجب تطبيقها في العراق بحلول عام 2021.

2. من الضروري قيام الإدارات العليا في شركات التأمين العراقية بوضع خطة استراتيجية لتطبيق IFRS 17 وتهيئة كافة المتطلبات اللازمة للتطبيق، فضلاً عن إعداد الكوادر العاملة في الإدارات الوسطى والتنفيذية ومن بينها الكوادر المحاسبية لكي تتقبل فكرة التغيير والتوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذلك تمكينها من إنجاز التغيير المطلوب من خلال إقامة العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع الجهات الحكومية والمهنية المختصة.

3. ينبغي على الإدارات التنفيذية في شركات التأمين العراقية المباشرة بتصميم نظام معلومات متكامل يمّكن الوحدات الحسابية من التطبيق السليم لأسس الاعتراف بعقود التأمين ومن ثم قياسها على وفق متطلبات IFRS 17 بما يخدم شركات التأمين أولاً ومن ثم أصحاب المصلحة فيها والمجتمع ككل.

المصادر

1. أحمد ، سيناء جارالله (2016) ، "اعادة هندسة العمليات (الهندرة) ودورها في تحسين اداء شركات التأمين" ، **مجلة الجامعة العراقية** العدد 7/37،: 463-485 .
2. بلاند ، ديفيد (1998) ، **التأمين الأسس والممارسة** ، البحرين: ترجمه بتصرف يوسف العجمي ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية .
3. بو معرافي ، حبيبة (2013) ، **"التأمين و دوره في ضمان القروض البنكية،"** رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي .
4. الجبالي ، يحيى موسى حسين (2010) ، **قياس الخطر والتأمين في الإستثمار،** مركز التعليم المفتوح- جامعة بنها.
5. الخفاجي ،منعم (2014) ، **مدخل لدراسة التأمين،** مكتبة التأمين العراقية.
6. ريجدا ، جورج (2006) ، ترجمة البلقيني، محمد توفيق ومهدي، إبراهيم محمد ، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين** ، المملكة العربية السعودية، دار المريخ لنشر.
7. كمال ، مصباح (2014) ، **أوراق في تاريخ التأمين العراقي ـ نظرات انتقائية،** مكتبة التأمين العراقية.

8. يحياوي ، سفيان (2015) ، **"نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين"** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة العقيد اكلي محند ولجاج بالبويرة ، الجزائر .
9. AMCM (2001), Monetary Authority of Macau, **Principles & Practices of Insurance Vol**, Second edition, Monetary Authority of Macau.
10. Anderson, Judy Feldman, & Robert L. Brown (2005), **Risk & Insurance**, U.S.A: the Society of Actuaries.
11. Barasa, Kevin (2016), "**To identify a framework for adoption by insurance industry for enhancing insurance penetration**", (Thesis) Strathmore Business School- Strathmore University.
12. Bierly, PaulL (2011), "**General Principles of Insurance**", 1-164.
13. Biffis, Enrico ,(2003), "New Accounting Standards: **the Fair Value of Life Insurance Liabilities**", A dissertation submitted for the award of the degree of Master of Science Department of Actuarial Science and Statistics Cass Business School, London.
14. EY (2018), **Applying IFRS 17 A closer look at the new Insurance Contracts Standard**.
15. EYGM Limited (2018), Applying IFRS 17: **A closer look at the new Insurance Contracts Standard.**
16. IFRS Foundation (2017), **IFRS 17 Insurance Contracts**.
17. KPMG (2017), **IFRS 17, Insurance contracts**, First Impressions.
18. NIBA (2006), National Insurance Brokers Association, **Glossary of Insurance Terms.**
19. OCI (2013), Principles and Practice of Insurance, fifth edition, Office of the Commissioner of Insurance.
20. SCI (2016), Singapore College of Insurance Limited, **Basic Insurance Concepts & Principles Vol**, 5th Edition, Singapore.
21. Verma, D.P. (2010), "Marine Insurance in INDIA: Policies & Principles", **M.D.U. Law Journal**, Vol. 25, No.1, pp. 123-146.

الملحق (1): استمارة استقصاء

المحور الأول: الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها IFRSs مقارنةً مع النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

ت	البيان	الإجابة		
		متوفرة	متوفرة الى حد ما	غير متوفرة
1.	يتوفر الانسجام بين الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين وبين الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.			
2.	يتوفر الانسجام في الأسس الوجب إتباعها في مجال الاعتراف والقياس وكذلك العرض والإفصاح على وفق IFRS 17 مقارنةً بالأسس المتبعة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين			
3.	لدى الإدارة العليا في شركات التأمين العراقية القناعة الكافية بضرورة تطبيق IFRS 17 وتنعكس هذه القناعة بوضع خطة تفصيلية بإجراءات التمهيد والتكييف ومن ثم التطبيق وفق التوقيت الزمني المطلوب.			
4.	لدى الإدارات التنفيذية في شركات التأمين ومن بينها الوحدات الحسابية الأمام والفهم الكافي لخطوات وإجراءات تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRSs ولا سيما IFRS 17.			
5.	يمتلك العاملين في شركات التأمين العراقية، ولا سيما العاملين في الوحدات الحسابية ثقافة التغيير والاعتقاد بأهمية التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين IAS/IFRS.			

المحور الثاني: أسس الاعتراف بعقود التأمين على وفق IFRS 17

ت	البيان	الإجابة		
		متوفرة	متوفرة الى حد ما	غير متوفرة
6.	تتوفر لدى شركات التأمين العراقية دراسات اكتواريه محدثة يتطلبها تطبيق المعيار IFRS 17.			
7.	يتوفر نظام معلومات شامل يوفر البيانات المتكاملة عن عقود التأمين السارية في شركات التأمين العراقية.			
8.	تتوفر البيانات الكافية لفصل المكونات غير التأمينية لعقود التأمين في شركات التأمين العراقية مثل مكونات الاستثمار (أو الادخار)، أو التمويل أو تعهدات تقديم السلع والخدمات الأخرى.			
9.	تتم المحاسبة عن المكونات غير التأمينية المتضمنة في عقود التأمين بعد فصلها في الفقرة (8) وفق IFRS 9/ FRS 15.			
10.	يتم تجميع عقود التأمين التي تم فصلها في الفقرة (8) أعلاه إلى محفظات، ومجمعات ومجموعات بهدف احتساب الإيرادات والاعتراف بالأرباح والخسائر وكذلك تحديث هامش الخدمة التعاقدية، فضلاً عن تمييز عقود التأمين المرهقة عن غيرها من عقود التأمين الأخرى.			

المحور الثالث: مداخل قياس عقود التأمين على وفق IFRS 17

ت	البيان	الاجابة		
		مطبق	مطبق الى حد ما	غير مطبق
11.	يتم تطبيق المدخل المناسب للقياس المبدئي واللاحق لعقود التأمين في شركات التأمين العراقية إن كان مدخل اللبنات أو مدخل تخصيص الأقساط بحسب الخصائص التي تتسم بها تلك العقود.			
12.	يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين واختيار معدلات الخصم المناسبة وتحديد المخاطر المعّدلة للمخاطر غير المالية.			
13.	يتم الاعتراف بالالتزامات المترتبة على عقود التأمين وكذلك الأصول عند القياس المبدئي للعقود المبرمة من قبل شركات التأمين العراقية ومن ثم تعديل قيمتها عند القياس المحاسبي اللاحق لتلك العقود.			
14.	يتم تحديد هامش الخدمة التعاقدية (CSM) لعقود التأمين الذي يعبر عن الربح غير المكتسب الذي ستعترف به شركة التأمين عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين ويتم المحاسبة عنه على وفق IFRS 15.			
15.	يتم فتح حسابات ضمن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين للمحاسبة عن عقود التأمين على وفق الفقرات 11-14 في أعلاه.			

الملحق (2) : نتائج تحليل استمارة الإستقصاء

المحور الأول: الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها IFRSs مقارنةً مع النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

ت	الفقرات	متوفرة		متوفرة الى حد ما		غير متوفرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
.1	يتوفر الانسجام بين الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين وبين الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تستند إليها متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.	2	5	15	37.5	23	57.5	1.48	0.59	4
.2	يتوفر الانسجام في الأسس الوجب إتباعها في مجال الاعتراف والقياس وكذلك العرض والإفصاح على وفق IFRS 17 مقارنةً بالأسس المتبعة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	3	7.5	13	32.5	24	60	1.5	0.63	3
.3	لدى الإدارة العليا في شركات التأمين العراقية القناعة الكافية بضرورة تطبيق IFRS 17 وتنعكس هذه القناعة بوضع خطة تفصيلية بإجراءات التمهيد والتكييف ومن ثم التطبيق وفق التوقيت الزمني المطلوب.	6	15	8	20	26	65	1.7	0.74	1
.4	لدى الإدارات التنفيذية في شركات التأمين ومن بينها الوحدات الحسابية الالمام والفهم الكافي لخطوات وإجراءات تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRSs ولا سيما IFRS 17.	4	10	20	50	16	40	1.4	0.64	5
.5	يمتلك العاملين في شركات التأمين العراقية، ولا سيما العاملين في الوحدات الحسابية ثقافة التغيير والاعتقاد بأهمية التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين IAS/IFRS.	6	15	4	10	30	75	1.51	0.73	2
	المتوسط العام							1.51	0.68	

المحور الثاني: أسس الاعتراف بعقود التأمين على وفق IFRS 17

ت	الفقرات	متوفرة		متوفرة الى حد ما		غير متوفرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
.6	تتوفر لدى شركات التأمين العراقية دراسات اكتواريه محدثة يتطلبها تطبيق المعيار IFRS 17.	3	7.5	8	20	29	72.5	1.35	0.61	3
.7	يتوفر نظام معلومات شامل يوفر البيانات المتكاملة عن عقود التأمين السارية في شركات التأمين العراقية.	8	20	12	30	20	50	1.7	0.78	1
.8	تتوفر البيانات الكافية لفصل المكونات غير التأمينية لعقود التأمين في شركات التأمين العراقية مثل مكونات الاستثمار (أو الادخار)، أو التمويل أو تعهدات تقديم السلع والخدمات الأخرى.	10	25	5	12.5	25	62.5	1.62	0.86	2
.9	تتم المحاسبة عن المكونات غير التأمينية المتضمنة في عقود التأمين بعد فصلها في الفقرة (8) وفق IFRS 9/ FRS 15.	2	5	3	7.5	35	87.5	1.18	0.49	4
.10	يتم تجميع عقود التأمين التي تم فصلها في الفقرة (8) أعلاه إلى محفظات، ومجمعات ومجموعات بهدف احتساب الإيرادات والاعتراف بالأرباح والخسائر وكذلك تحديث هامش الخدمة التعاقدية، فضلاً عن تمييز عقود التأمين المرهقة عن غيرها من عقود التأمين الأخرى.	1	2.5	1	2.5	38	95	1.08	0.35	5
	المتوسط العام							1.39	0.69	

المحور الثالث: مداخل قياس عقود التأمين على وفق IFRS 17

ت	الفقرات	متوفرة		متوفرة الى حد ما		غير متوفرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
.11	يتم تطبيق المدخل المناسب للقياس المبدئي واللاحق لعقود التأمين في شركات التأمين العراقية إن كان مدخل اللبنات أو مدخل تخصيص الأقساط بحسب الخصائص التي تتسم بها تلك العقود.	0	0	5	12.5	35	87.5	1.13	0.33	1
.12	يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين واختيار معدلات الخصم المناسبة وتحديد المخاطر المعّدلة للمخاطر غير المالية.	0	0	4	10	36	90	1.1	0.3	2
.13	يتم الاعتراف بالالتزامات المترتبة على عقود التأمين وكذلك الأصول عند القياس المبدئي للعقود المبرمة من قبل شركات التأمين العراقية ومن ثم تعديل قيمتها عند القياس المحاسبي اللاحق لتلك العقود.	0	0	2	5	38	95	1.05	0.22	3
.14	يتم تحديد هامش الخدمة التعاقدية (CSM) لعقود التأمين الذي يعبر عن الربح غير المكتسب الذي ستعترف به شركة التأمين عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين ويتم المحاسبة عنه على وفق IFRS 15.	0	0	0	0	40	100	1	0	4
.15	يتم فتح حسابات ضمن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين للمحاسبة عن عقود التأمين على وفق الفقرات 11-14 في أعلاه.	0	0	0	0	40	100	1	0	5
	المتوسط العام							1.06	0.23	